**1. تعريف الإنتاج**

**1.1 تعريف الإنتاج قديما:**

إن الذي يدفع المنتجين إلى عرض منتجاتهم في السوق هو جانب الطلب من قبل المستهلكين. ويقتضي عرض السلع والخدمات القيام بعمليات الإنتاج المختلفة. وقد تطورت نظرية الإنتاج كغيرها من النظريات الاقتصادية الأخرى تطورا كبيرا منذ عهد الطبيعيين. فقد نظر الطبيعيون إلى الإنتاج على أنه خلق المادة ولهذا اعتبروا الزراعة هي العمل المنتج الوحيد فالأرض في رأيهم تعطي الكثير من الطيبات من بذور قليلة ولهذا فهي منتجة، بينما نظروا إلى التجارة والخدمات الأخرى على أنها أعمال غير منتجة. ولكن بعد أن قام النظام الاقتصادي الحديث على التخصص لم يعد هناك احتمال لتقسيم الأنشطة المختلفة إلى منتجة وغير منتجة.[[1]](#footnote-1)

**2.1 تعريف الإنتاج حديثا:**

ذهب الفكر الحديث إلى اعتبار الإنتاج ليس خلق المادة كما ظن الأولون وإنما هو خلق المنفعة ، أو إضافة منفعة جديلة. بمعنى آخر إيجاد استعمالات جديدة لم تكن موجودة من قبل. فالخلق ليس من صنع الإنسان وإنما هو من عمل ينفرد به الخالق المبدع سبحانه وتعالى، وكل ما في طاقة الإنسان ومقدرة إنما هو تغيير شكل المادة بما يتناسب وطرق إشباعها للحاجات، وقد تعارف الاقتصاديون على إطلاق الإنتاج على:[[2]](#footnote-2)

**أولا:** تلك العمليات التي تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما. أو بعبارة أخرى تلك العمليات التي من شأنها خلق المنفعة أو زيادة المنفعة وهذه هي المنفعة الشكلية مثال ذلك تحويل الأخشاب إلى موائد أو أسرة وغيرها.

**ثانيا:** عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة الشيء إلى مكان آخر تزيد فيه المنفعة دون تغيير شكلها وهذه هي المنفعة السكانية.

**ثالثا:** عمليات التخزين، حيث يضيف التخزين منفعة الى السلعة هي الاحتفاظ بها لحين حاجة الناس إليها وقد يقتضي التخزين إجراء بعض العمليات الشكلية ولكنها تظل محتفظة بمادتها الأصلية فيطلق عليها المنفعة الزمنية. مثال ذلك الاحتفاظ بالفواكه والخضراوات عن طريق التبريد وكذلك الاحتفاظ بمياه الفيضان عن طريق الخزانات والسدود.

**رابعا:** الخدمات التي من شأنها تسهيل عملية التبادل، فالتبادل من شأنه أن يزيد من المنفعة والمنفعة التي تنتج عن هذه الطريق يطلق عليها المنفعة التملكية.

**3.1 تعريف الإنتاج بصفة عامة:**

سبق صراع تاريخي طويل المفهوم الحديث للإنتاج، حيث تعددت المدارس والمفاهيم لهذا المصطلح ، وليس من الضروري البحث في الأبعاد المذهبية لهذا المصطلح لكن نكتفي بالإشارة إلى أهم ما يجب أن يتضمنه لأغراض هذا القسم :[[3]](#footnote-3)

- إذ بالنسبة للمدرسة الطبيعية ( فرنسا في القرن 12م) على سبيل المثال ، فان الإنتاج يعني خلق المادة في صورتها الطبيعية فقط ، حيث كان يعتقد أن النشاط الزراعي هو العمل الوحيد المنتج للمادة ، ومنه اعتبرت طبقة المزارعين هي الطبقة الوحيدة المنتجة . أما الصناعة فليست إلا عملية تحويل للمادة ، و كذلك التجارة ما هي إلا عملية نقل لما هو موجود ، كذلك المنظمون ، و غيرهم .... و منه اعتبرت بقية المجتمع طبقة عقيمة والطبيعيون معذورون في ذلك لكون التجارة نشاط محصور في نطاق ضيق والصناعة لا تزال فتية لكونها نشاطا جديدا.

- لكن الأمر بالنسبة للمدرسة الماركسية أصبح يختلف إذ تطورت الصناعات و فرض الإنتاج و فرض الإنتاج الصناعي نفسه على ساحة النشاطات الاقتصادية مما أدى إلى تعديل مفهوم الإنتاج و توسيع رقعته إلى كل العمليات المنشئة للسلع المادية . لكن بقي مفهوم الإنتاج منحصرا فيما يمكن تلمسه والإحساس به ماديا .

- أما في الوقت الحاضر، فقد تبين للفكر الاقتصادي أن الإنسان لا يستطيع أن يخلق المادة ، لكن بإمكانه أن يحول المادة ليجعلها نافعة أو يزيد في منفعتها لإشباع حاجاته المختلفة، ومن منظور المنفعة فان العملية الإنتاجية تأخذ عدة أشكال منها :

- العمليات التي تجعل في المادة منفعة أو تزيد في منفعتها

- العمليات التي من خلالها يتم نقل المادة من مكان تتوفر فيه إلى مكان تفتقد فيه.

- العمليات التي تمكن من الاحتفاظ بالمادة حتى لا تضيع منفعتها (تبريد السلع القابلة للتلف ، الاحتفاظ بمياه الفيضانات. )

- وكذلك الخدمات التي يقدمها أصحاب الأعمال النافعة كالطبيب والأستاذ والمهندس والمنظم... الخ

**2.دالة الإنتاج :**

تعبر دالة الإنتاج عن العلاقة الفنية بين أقصى كمية منتجة من سلعة ما، وعناصر الإنتاج المستخدمة في هذا الإنتاج، وفق الإمكانات الفنية المتاحة للإنتاج. إذ تخضع هذه الدالة - اقتصاديًا - لنفس الفرضيات التي بنيت عليها دالة المنفعة، ولكن بدرجات أقل من حيث الالتزام بتطبيق النواحي الترتيبية في بناء هذه الدالة، لأن الكمية المنتجة يمكن قياسها . فإذا رمزنا للكمية المنتجة من سلعة ما بالرمز Q وبكمية عناصر الإنتاج Y1 و Y2 و ... وهكذا للدلالة على عدد العمال Y1 وحجم رأس المال Y2 فإنه يمكن تعريف دالة الإنتاج كما يلي:

**Q = f(Y1, Y2).........................** (1)

حيث تفترض النظرية الاقتصادية لسلوك المنتج أن:

إذ يشير الشرطان (2) ، (3) إلى أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن زيادة توظيف أي من عنصري الإنتاج Y1 و Y2 ، يؤدي إلى زيادة الإنتاج؛ بمعنى أن الإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج الأول هي مقدار موجب، وكذلك الحال بالنسبة للإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج الثاني. أي أن:[[4]](#footnote-4)

أما الشرطان (4) (5) فيشيران إلى أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن الإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج تتناقص بزيادة توظيف ذلك العنصر. وهذا هو قانون تناقص الغلة الذي ينص على أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن زيادة توظيف أي عنصر من عناصر الإنتاج تؤدي إلى زيادة الإنتاج (أو الناتج الكلي) بمعدلات متناقصة.

أما الشرط رقم (6) فيشير إلى أن التغير في الإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج الأول الناشئ عن توظيف عنصر الإنتاج الثاني، يساوي التغير في الإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج الثاني الناشئ عن توظيف عنصر الإنتاج الأول مقدارا واتجاها. وهذا هو شرط تجانس دالة الإنتاج.

أما عن خصائص دالة الإنتاج فهي تتشابه مع خصائص دالة المنفعة حيث إنها أيضا دالة مستمرة وليست وحيدة ، وتعكس السلوك الرشيد للمنتج، ولكنها دالة موضوعية (يمكن قياسها) بالإضافة إلى أن خاصية التحويل بشكل مطرد تتحقق نتائجها فقط في دوال الإنتاج المتجانسة.

وتعرف كذلك بأنها العلاقة التي تسمح بإيجاد التعبير الكمي بين حجم الناتج من سلعة أو خدمة معينة وبين الكميات المختلفة من عوامل الإنتاج التي تضافرت في عملية إنتاجها . ويمكن كتابة هذه الدالة على النحو :

**Q = F(X1, X2, X3,.. .........., Xn)**

حيث : - Q هي كمية الإنتاج أو حجم المنتوج المحصل

**X1, X2, X3,.. .........., Xn** هي كميات عوامل الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية

ويفترض أن هذه العلاقة تعبر عن وجود تناسب طردي بين تغيرات الإنتاج وتغيرات العوامل المستخدمة في الحالات العادية إلى أن تصبح العملية الإنتاجية غير قادرة على تحمل تلك الزيادة المستمرة للعوامل ، بحيث تؤدي كل إضافة في العناصر الإنتاجية إلى تخفيض الإنتاج الكلي ، كما سياتي بيان ذلك

وتسمح دالة الإنتاج باشتقاق عدد من المؤشرات تمكّن الدارس وصاحب القرار من اخذ صورة واضحة عن طبيعة العلاقة بين حجم الإنتاج المولد والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وأهم هذه المؤشرات وأكثرها استخداما : الإنتاج الحدي ، الإنتاج المتوسط ومرونة الإنتاج. ولتبسيط الدراسة سنفترض أن حجم الإنتاج متوقف على عاملين فقط هما : العمل (L) و رأس المال ( K ) مما يسمح لنا بكتابة دالة الإنتاج على النحو:

**Q = F(X1, X2 ) = F(K,L)**

**1.2 دالة الإنتاج في الفترة الطويلة.**

لقد تناولنا سابقاً دالة الإنتاج ذات العنصر المتغير الواحد ، أي دالة الإنتاج في الفترة القصيرة حيث درسنا العلاقة بين حجم الإنتاج الكلي والكمية المستخدمة من العنصر المتغير ( الثابت ).

وفي هذا البحث سنتعرض لدالة الإنتاج في الفترة الطويلة حيث يمكن تغير الكميات المستخدمة من ( جميع ) خدمات عناصر الإنتاج وذلك بمناقشة ما يعرف "قانون غلة الحجم ".

لقد عرفنا من قبل أن الفترة طويلة الأجل هي الفترة التي تسمح للمشروع - الكميات المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة وعندما يتغير بالفعل ما لدى المشروع من عناصر ثابتة للإنتاج مثل المباني والآلات والتجهيزات الأخرى ويتغير معها أيضا المستخدم من عناصر إنتاجية متغيرة فإننا نقول أن حجم المشروع أو نطاق إنتاجه قد تغير.

وفيما يلي سنبحث شكل دالة الإنتاج في الفترة طويلة الأجل - أي كيف يتغير ناتج المشروع تبعا لتغير كافة عناصر الإنتاج المستخدمة لديه - أو تبعا لتغير حجمه ؟ والافتراضات التي تعتمد عليها.

الافتراضات التي تعتمد عليها دالة الإنتاج في الفترة الطويلة ( غلة الحجم )

1- نفترض هنا أن كل من العمل ورأس المال المتاحيين للوحدة الإنتاجية يمكن تغيير كمية كل منهما.

2- نفترض أن الكميات المتاحة من خدمات كل من عنصر العمل وعنصر رأس المال قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة.

3- وجود عدة طرق لإنتاج كمية معينة من السلعة إختلاف نسب مزج أو خلط خدمات كل من العمل ورأس المال.

يمكن هنا تغير الكميات المستخدمة من جميع خدمات عناصر الإنتاج .( لا توجد مستخدمات ثابتة).[[5]](#footnote-5)

**2.2 منحنيات وخريطة السواء**

تقوم نظرية منحنيات السواء على فكرة انه يمكن استخدام الرسوم البيانية لتمثيل تفضيلات المستهلك لكميات مختلفة من السلع والخدمات ، مما يسمح بإبراز مستويات مختلفة للإشباع الذي سيحصل عليه.

**- منحنى السواء:**

إن فكرة منحنيات السواء تستبعد معرفة حجم المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لكمية معينة من سلعة ما ، وترى بان تفضيلات المستهلك أمرا قابل للملاحظة دون الحاجة إلى القياس الكمي لحجم المنفعة التي يحصل عليها هذا الأخير ، إذ يكفي أن نعرف أن المستهلك يفضل حجما معينا من سلعة معينة (أو مجموعة من السلع )على سلعة أخرى( أو مجموعة من السلع الأخرى) لأنها تمده بإشباع كلي اكبر . ومن هذا المنظور جاءت فكرة المنفعة الترتيبية كبديل لفكرة المنفعة القياسية فعلى سبيل المثال: لدينا سلعتين X و Y ، وبإنفاق السلعة مستوى معين من الدخل يفترض المستهلك الحصول على نفس المستوى من الإشباع عن طريق الحصول على إحدى التوليفات الاستهلاكية التالية المبينة في الجدول التالي:[[6]](#footnote-6)

**الجدول رقم(1): مثال عن منحنى السواء**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **السلعة X** | **السلعة Y** | **التوليفة** |
| **24** | **1** | **A** |
| **12** | **2** | **B** |
| **8** | **3** | **C** |
| **6** | **4** | **D** |
| **5** | **5** | **E** |

**المصدر: محمد فرحی(2012): التحليل الاقتصادي الجزئي مدعما بـ 75 تمرينا ومسألة محلولة و 65 تمرينا ومسألة مقترحة للحل، الطبعة الأولى، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص64.**

**تحليل الجدول:**

يبين جدول السواء هذا ان هناك 5 توفيقات للسلعتين X و Y . وكل تشكيلة منها تعطي المستهلك مستوى موحدا من الإشباع ، فهو لا يفضل أي مجموعة على أخرى ، مما يعني أن كل التوليفات لديه سواء ، وهنا لا يهم مدى المنفعة التي يحصل عليه المستهلك إنما المهم أنه مهما كان هذا القدر من المنفعة فانه نفسه بالنسبة لكل توليفة استهلاكية حيث : (Y&X) - (24&1 ) - (2&12)(3&8)- وهكذا. ويمكن تمثيل هذا الجدول في المنحى البياني التالي :

يلاحظ انه كلما زادت كمية إحدى السلع كلما نقصت كمية السلعة الأخرى وهو أمر طبيعي نظرا لحجم الدخل من جهة ومستوى الإشباع من جهة أخرى

**الشكل رقم(2): منحنى السواء**

Y

D

4

منحنى السواء

A

1

X

6

24

**المصدر: محمد فرحی(2012)، مرجع سابق، ص 65.**

وعليه يمكن اعتبار منحى السواء منحى التردد، حيث أن كل نقطة ثابتة على المنحنى تمثل مجموعة من السلع تتساوى في نظر المستهلك مع آية نقطة أخرى مماثلة . ويعبر مجموع هذه النقاط عن المحل الهندسي الذي يمثل مستوى واحد من الإشباع.

إن لمنحنيات الناتج المتساوي خصائص منحنيات السواء نفسها وهي:

1. إنها تنحدر ،سلبيا، وهو ما يؤشر حقيقة انه إذا كانت المنشأة تريد أن تقلل من استخدام رأس المال فان عليها أن تزيد من استخدام العمل لإنتاج المستوى نفسه من الناتج والبقاء على منحنى الناتج المتساوي نفسه.

2. إن منحنيات الناتج المتساوي محدبة نحو نقطة الأصل بسبب المعدل الحدي المتناقص للإحلال بين العمل ورأس المال، وهو عبارة عن عدد الوحدات من عنصر إنتاجي التي تحل محل وحدة واحدة من عنصر إنتاجي آخر مع الاحتفاظ بمستوى الناتج نفسه.

3. إن منحنيات الناتج المتساوي لا تتقاطع أبداً، لان تقاطعها يعني إن المنشأة تستطيع أن تنتج مستويين مختلفين من الناتج بالمزيج نفسه من العمل ورأس المال.

**-خريطة السواء:** إذا ما تغير عددالوحدات المستهلكة منإحدى السلع مع ثبات عدد وحدات السلعة الأخرى أو تغير عدد الوحدات المستهلكة من السلعتين في نفس الاتجاه فإننا نحصل على جدول آخر للتوافيق السابقة ، وبالتالي منحنى آخر للسواء . ومعنى ذلك أننا أمام عدد كبير من منحنيات السواء يمثل كل منها جدول سواء يحتوي على عدد من التوفيقات بين سلعتين أو أكثر . وإذا ما مثلنا هذه التوليفات بيانيا فإننا نحصل على خريطة السواء.

YW

**الشكل رقم(3): خريطة السواء**

**خريطة السواء**

C41W

C31W

C21W

C11W

XW

**المصدر: محمد فرحی(2012)، مرجع سابق، ص 65.**

في هذه الخريطة يعبر كل منحى عن مستوى تفضيل بين التوليفات المختلفة من السلعتين X و Y . أما الخريطة في مجملها فهي تعطي مستويات الإشباع المختلفة لتلك التفضيلات. فهي تعطي ترتيبا تفضيليا لمستويات الإشباع المختلفة بغض النظر عن الفرق الكمي لأحجام السلع المستهلكة عند المستوى الواحد، حيث نلاحظ أن مستوى الإشباع في C4 اكبر من مستواه في C3 ، و في C3 اكبر من مستواه في C2 هكذا.

**3.أساليب الإنتاج :**

يمكن إجمال أهم أساليب الإنتاج وعلى النحو الأتي :[[7]](#footnote-7)

أ- كثيف العمل وكثيف رأس المال : في صناعة القماش مثلاً، وتسمى هذه الطريقة بالتكنيك الكثيف العمل **Labour - Intensive**

ب - عدد قليل من العمال ولكن نسبة عالية من رأس المال ( أي الآلات والمكائن ) مثلا : وتسمى هذه الطريقة بالتكنيك كثيف رأس المال **Capital - Intensive**

**4. نظرية التوزيع :**

هي التي تبحث في كيفية توزيع الناتج القومي بين الأفراد والمجموعات داخل المجتمع ومدى أثر تدخل الحكومة في تغيير نمط ذلك التوزيع . أن عملية التوزيع هذه تختلف من نظام اقتصادي إلى آخر . ففي النظام الرأسمالي وحيث يكون الهدف الأساسي من الإنتاج هو الربح ، فأن جهاز الاثمان ( آلية السوق) يقوم بتنظيم توزيع السلع والخدمات.

أما في النظام الاشتراكي وحيث يكون الهدف الأساسي من النظام هو إشباع حاجات المجتمع فأن آلية التخطيط هي التي تقوم بتخصيص الموارد وتوزيع السلع والخدمات وتوزيع الإنتاج بين الاستهلاك والاستثمار ( التراكم ).[[8]](#footnote-8)

**5. عوامل الإنتاج**

هي العناصر الموجودة في المحيط الطبيعي والاجتماعي والتي تساعد الإنسان على إشباع حاجاته. وقد درج الاقتصاديون على تصنيف هذه الموارد أو العناصر إلى أربعة أقسام رئيسة الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم (الإدارة) .

**1.5 رأس المال Capital:**

**-تعريف رأس المال:**

من المعلوم أن نشاط الإنسان الإنتاجي في البداية كان موجهاً من قبل حاجاته الاستهلاكية ومحدداً بهذه الحاجات . ثم مع تقسيم العمل والتخصص تطورت قدرات الإنسان الإنتاجية وظهرت ضرورة التبادل وإمكانيته مع ظهور الفائض الاقتصادي . لكن الطابع الأساسي للإنتاج بقي طابعاً استهلاكياً ، وحتى تراكم الثروة كان تراكماً عينياً وفي المكان في المجتمعات ما قبل الرأسمالية. مع تطور الأنظمة الطبقية ، وبالأخص الرأسمالية ، أخذ قسم متزايد من الإنتاج الفائض يتحول إلى وسائل إنتاج ( مواد أولية وأدوات ) تتركز في الملكية الخاصة لطبقة محدودة العدد لتشكل الأساس المادي لممارسة الاستغلال الطبقي . إلا أن الشكل الذي كان يتخذه هذا الاستغلال في النمطين العبودي والإقطاعي كان يتميز بالإكراه الشخصي ، أي حرمان المنتج من حقوقه الشخصية كلياً أ جزئياً وإجباره على العمل والعيش بالشروط التي يحددها المالك لوسائل الإنتاج ، ولوسائل المعيشة. **[[9]](#footnote-9)**

ويعرف رأس المال بأنه كل الأموال والإمكانيات القادرة على إعطاء ثروة أو بضائع والمستخدمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العملية الإنتاجية) ، ويتكون رأس المال في الأساس من عمليتين هما الادخار وهو استقطاع جزء من العوائد . والاستثمار الذي يتم تحويله إلى مشاريع اقتصادية تعطي عائداً.

**- أنواع رأس المال :** يمكن تحديد أهم أنواع رأس المال على النحو الأتي : [[10]](#footnote-10)

**أ-رأس المال الثابت ورأس المال المتداول :** فراس المال الثابت للمشروع هو : المباني والمكائن وغيرها من الأموال التي تستخدم عدة مرات في العملية الإنتاجية دون الحاجة إلى تغييرها في كل مرة أما رأس المال المتداول فهو الأموال التي تستخدم لمرة واحدة في الإنتاج كالمواد الأولية التي يمكن تحويلها إلى شكل أخر عند استخدامها في الإنتاج.

**استنتاج:** يستفاد من معرفة الفرق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير في احتساب تكاليف الإنتاج فراس المال المتداول يدخل كله في تكاليف الإنتاج أما رأس المال الثابت فيدخل جزء منه في تكاليف الإنتاج وهو ما يسمى بالاندثار والسبب في ذالك أن رأس المال المتداول يفنى كله في أثناء عملية الإنتاج لذالك يدخل جميعه في تكاليف الإنتاج بينما يفنى جزء من رأس المال الثابت فقط لذلك يدخل هذا الجزء ضمن تكاليف الإنتاج.

**ب - رأس المال المنتج ورأس المال المستهلك :** ويعرف رأس المال المنتج بأنه تلك الأموال التي تستخدم لإنتاج أموال أخرى كالمكائن والأبنية والآلات والمواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية . فراس المال المستهلك فيشمل السلع النهائية التي يستخدمها المستهلكون لإشباع حاجاتهم المباشرة كالملبس والمسكن والأغذية وغيرها أن بعض السلع التي تدخل ضمن رأس المال المنتج يمكن عدها من سلع رأس المال المستهلك وذلك حسب طريقة استخدامها فالبناية أذا ما استخدمت للسكن فإنها رأس المال المستهلك ، أما إذا استخدمت في عمليه إنتاجية فهي رأس مال المنتج.

**ج - رأس المال المتخصص ورأس المال غير المتخصص:** ويقصد برأس المال المتخصص السلع والموجودات التي تستخدم في عمليه إنتاجية محددة ومن أمثلتها المكائن الإنتاجية المتخصصة أما رأس المال غير المتخصص فيمكن استخدامه في أكثر من عمليه إنتاجيه كالأبنية ووسائط النقل.

**د - رأس المال النقدي ورأس المال العيني:** إن رأس المال النقدي هو المبالغ النقدية اللازمة لتمويل وإتمام العملية الإنتاجية كتسديد أجور العمال أو شراء المواد الأولية وتسديد تكاليف النقل . أما رأس المال العيني فهو السلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية ولا تستهلك بسرعة كالأبنية والآلات.

**2.5 الأرض:**

لم يكن الاقتصاديون في القرن السابع عشر يعترفون بغير عنصرين لا ثالث لهما هما الأرض (**Land**) والعمل .(**Labor**). فقد ذكر سير وليم بيتي **Sir William Petty** ( (1687-1623 مثلا إن العمل هو أبو الثروة وعنصرها الفعال والأرض أمها. ولكن ما إن ابتدأ القرن التاسع عشر حتى كان الاقتصاديون قد اعترفوا بالعناصر الأربعة جميعها، إلا إنهم استمروا في اعتبار الأرض أهم مورد طبيعي وبالأرض كانوا يعنون بالدرجة الأولى الأراضي الزراعية التي كانت تعتبر أهم مصدر للثروة. ولكن نمو التصنيع جعل تعريف الأرض أكثر شمولا فأصبحت الأرض تعرف الآن بالموارد الطبيعية، كما وجدت عليه في الطبيعة، وهي لا تقتصر على ما هو موجود من موارد على سطح الأرض، بل تشمل الأنهار والبحيرات الطبيعية، والموارد المعدنية والنباتات الطبيعية وباقي باطن الأرض. وينبغي النظر هذه الزاوية فحسب، ففي الزراعة تعد الخصوبة خاصية إلى الأرض ليس فقط من الأرض.

فمفهوم الأرض يتضمن الموارد الطبيعية الموجودة كالمعادن والأراضي الزراعية وتلك التي تستخدم في الصناعة والسكن. ويحصل عنصر الأرض على ربع (**Rent**) نظير مساهمته في العملية الإنتاجية. **[[11]](#footnote-11)**

**3.5 العمل:**

يعني العمل من الناحية الاقتصادية الجهد العقلي أو العضلي الإرادي المبذول في إنتاج السلع والخدمات. وقد حظي هذا العنصر الإنتاجي بدراسة معمقة، فقد اعتبرته بعض المدارس الاقتصادية هو القيمة وبه تحدد ووجدت المدرسة الطبيعية (الفيزيو قراط) أن العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج لان القيمة المتحققة في الزراعة تفوق القيمة المستهلكة في حين أن الصناعة والتجارة هما عقيمتان لأنهما لا يتضمنان خلقا للقيمة بقدر ما يقومان بتغيير أو تبديل شكل المادة (الصناعة)، أو نقل ملكيتها. بينما اعتبر آدم سمث أن العمل الصناعي يتضمن إنتاجا على اعتبار إن الإنتاج لا يقتصر على خلق المادة بل إن تحويلها وتغيير شكلها يعد إنتاجا أيضا.

ويحظى مفهوم عرض العمل بمكانة مهمة في التحليل الاقتصادي، وينصرف مفهوم عرض العمل إلى عدد الأيدي العاملة المعروضة أو المستعدة للعمل خلال مدة زمنية معينة، وهو مفهوم مرادف لاصطلاح «القوة العاملة وتمثل ذلك الجزء من الجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم بين (15-65) سنة ويطلق عليهم السكان الفعال أو النشيطين اقتصادياً.**[[12]](#footnote-12)**

**6 – الاستهلاك:** يعرف الاستهلاك بانه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم انفاقه من قبل المجتمع على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة، ويتوقف الانفاق الاستهلاكي لاي فرد على عدد من العوامل اهمها:[[13]](#footnote-13)

* مستوى دخل الفرد؛
* الميل الحدي للاستهلاك؛
* اسعار السلع ومروناتها.

وقد كان العالم الاقتصادي كينز اول من اشار الى ان الانفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة اساسية على مستوى الدخل، كما اشار الى ان الانفاق الاستهلاكي يتجه الى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة اقل من هذه الزيادة في الدخل ومع ذلك يمكن القول ان الدخل هو المحدد الرئيسي لاستهلاك الفرد وهذا ما يؤكد ان انخفاض دخل الفرد يؤدي الى انخفاض في استهلاكه، بمعنى ان هناك علاقة موجبة بين دخل الفرد وانفاقه الاستهلاكي ويطلق الاقتصاديون اصاح دالة الاستهلاك او الميل الاستهلاكي على هذه العلاقة.[[14]](#footnote-14)

1. عامر علي سعيد(2012): **مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى،** دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ص117. [↑](#footnote-ref-1)
2. عامر علي سعيد ، مرجع سابق، ص 118. [↑](#footnote-ref-2)
3. محمد فرحی(2012): **التحليل الاقتصادي الجزئي مدعما بـ 75 تمرينا ومسألة محلولة و 65 تمرينا ومسألة مقترحة للحل**، الطبعة الأولى، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص- ص: 171-172. [↑](#footnote-ref-3)
4. عبد العزيز أحمد دياب، فاروق صالح الخطيب(2015): **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية** **الجزئية**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص- ص: 133-134. [↑](#footnote-ref-4)
5. عامر علي سعيد، المرجع السابق، ص- ص: 227-228. [↑](#footnote-ref-5)
6. محمد فرحی، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 63-64. [↑](#footnote-ref-6)
7. خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبدالله العبيدي(2013): **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص25. [↑](#footnote-ref-7)
8. خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبدالله العبيدي ، مرجع سابق، ص 26. [↑](#footnote-ref-8)
9. عارف وليلة(1987): **بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص- ص: 33-35. [↑](#footnote-ref-9)
10. المرجع نفسه، ص 87. [↑](#footnote-ref-10)
11. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 115-116. [↑](#footnote-ref-11)
12. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سابق، ص 117. [↑](#footnote-ref-12)
13. اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، (2004): **مفاهيم ونظم اقتصادية،** دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ص 101. [↑](#footnote-ref-13)
14. نفس المرجع، ص 102. [↑](#footnote-ref-14)